

PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|----------------------|--|
| PUBLICATION: | Al Masry Al Youm |
| DATE: | 17-March-2016 |
| COUNTRY: | Egypt |
| CIRCULATION: | 550,000 |
| TITLE : | Drug Chamber: Missing drugs will become more expensive within two months |
| PAGE: | 08 |
| ARTICLE TYPE: | Drug-Related News |
| REPORTER: | Yasmin Karem |

«غرفة الأدوية»: العقاقير المختفية سترفع الأسعار خلال شهرين

«المنشاوي: الحكومة لا تلتزم بقرارات التسعير والأزمة أصبحت حادة.. والصناعة على وشك الانهيار»

وأشار المنشاوي إلى أن الحكومة لا تلتزم بقرارات التسعير الحالية، التي نعمت على إعادة النظر في تسعير الأدوية. حال تغيير سعر صرف العملات الأجنبية صعودا وهبوطا، بنسبة ٢١٥، رغم تحركها بنسبة ٧٦٢، لافتا إلى أن الأزمة أصبحت حادة والصناعة على وشك الانهيار.

وقال أسامة رستم، نائب رئيس الغرفة: «تحريك الأسعار، ولو بنسب ضئيلة، يحسم المواطن محدود الدخل، ويوفر له الدواء الرخيص. بدلا من اختفائه في الأسواق، فيلجأ وقتها إلى بدائل أغلى ثمنًا، مشيرًا إلى أن من بين الأصناف الناقصة عقارا يعالج الذئبة الصدفية بسعر ٢ جنيه فقط، بينما البديل بسعر ١٠٠ جنيه. ولافتا إلى أنه إذا ارتفع ثمنه إلى ٦ جنيهات، واستطاعت الشركة الاستثمار في إنتاجه، أفضل من شراء البديل بفارق عشرات الأضعاف.

وأكد رستم أن مجلس إدارة الغرفة اتفق خلال اجتماعه، أمس الأول، على أنه في حالة انعقاد دائم، انتظارا لصدور قرار وزير الصحة، ولفت إلى دعوة المجلس إلى عقد جمعية عمومية طارئة، يوم ٥ إبريل المقبل، لبحث المناقشات مع المسؤولين.

وأشار رستم، في تصريح خاص له لصحفي اليوم، إلى أن مقترح تعديل الأسعار، المقدم من الغرفة، يستهدف تحريك أسعار المواد الخام في الأسواق بسعر من ٢٠٪ جنبا أو أقل بنسبة ٢٢٠٪ بعد أدنى ٢ جنيهات للصنف، والأصناف من ٢٠٪ جنبا إلى ١٠٠٪ بزيادة ٢٢٠٪.



تصوير: محمد شكرى الجرنوليس

جانب من المؤتمر الصحفي لغرفة الأدوية أمس

كتبت- ياسمين كرم: كشفت غرفة الصناعات الدوائية بالبحر الصناعية أن المستحضرات الطبية المخطئة من الأسواق قابلة للزيادة، خلال شهرين، حال عدم اتخاذ الحكومة قرارا عاجلا بإعادة تسعير الأدوية الخاسرة، وأكدت أن الصناعة على وشك الانهيار، وطلبت بتحريك الأسعار.

وقال أحمد العزبي، رئيس الغرفة، خلال مؤتمر صحفي، أمس، إن عدد المستحضرات الطبية الناقصة في الأسواق بلغ في آخر إحصاء ١٤٧١ صنفا، منها ٢٦٦ بلا بدائل، نظرا لأن أسعارها أقل من التكلفة، التي وصلت في بعض الأصناف ٢٢٠٠٪، وأوضح أن مصانع الأدوية تشتري الدولار من البنوك بالسعر الرسمي، ولا تتعامل مع السوق السوداء، وأن الزيادات في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بلغت ٢١٢٪، منذ ٢٠١١ حتى صدور قرار المركزي الأخير، ما أدى إلى ارتفاع التكلفة، نظرا لأن المدخلات المستوردة تمثل ٩٠٪ من صناعة الدواء.

وأضاف أن الحكومة مازالت متمسكة بعدم إعادة النظر في تسعير الأدوية، موضحا أن ميزانيات الشركات لم تعد تتحمل الإنتاج، وبعضها تحول إلى الخسارة، ولفت إلى إختفاء الغرفة الجهات المعنية بخلورة الوضع في مصانع الأدوية وتأثيراتها على توافر المنتجات في الأسواق، دون الاستجابة لها.

وأكد العزبي أن الوضع الحالي يتعلق بمدى قدرة الشركات على الاستثمار في الإنتاج، وأنه منذ عام

٢٠١٠، لم يستطع وزراء الصحة اتخاذ قرار بتسعير الأدوية، مشيرًا إلى أن الوضع الحالي لا يمكن الشركات من انتظار عرض الأمر على مجلس الشعب، وتوقع ماجد المنشاوي، نائب رئيس الغرفة، ارتفاع

عدد الأصناف الناقصة، خلال شهرين، إلى ٢٠٠٠ صنف، حال عدم إعادة الحكومة تسعيرها، بعد زيادة سعر صرف الدولار أمام الجنيه.